

# آليات وبرامج دعم الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي في ظل انهيار أسعار النفط

أ / بن قمجة زهرة

جامعة الجزائر 3

أ / حدادة سميرة

جامعة الجزائر 3

## الملخص

ظل الملف الفلاحي يثير الكثير من الجدل بين القوى الفلاحية فيما بينها والدول النامية في جانب آخر. وموضوع الخلاف يدور حول مسائل الدعم الفلاحي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الحماية والاغراق والحواجز التجارية وغير التجارية. الكلمات المفتاح: الملف الفلاحي، الدعم الفلاحي، المساعدات الحكومية.

## Résumé

Depuis sa consécration en tant que thème essentiel lors des négociations le volet agricole a soulevé beaucoup de différends et de désaccords parmi les protagonistes commerciaux pays développés et en voie de développement confondus.

## مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الانتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تتطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

والحديث عن الفلاحة في الجزائر إذ تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية بعدد سكان يتجاوز 30 مليون نسمة وبفاتورة متوسطة تقدر بـ 2,5 مليار دولار سنويا، وأن التوجهات ذات الطابع الصناعي «الصناعة المصنعة» المنتهجة منذ السبعينيات من جهة، والإصلاحات الزراعية «التسيير الذاتي والثورة الزراعية المطبقة غداة الاستقلال من جهة أخرى، تقسر من وجهة نظر أدبيات الاقتصاد المهيمين هذه التبعية الغذائية في الجزائر، بالإضافة الى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة.

كما أن الانعكاسات الديموغرافية في آفاق 2030 حسب ما ورد عن المنظمة العالمية للزراعة تحمل في طياتها الخوف والانشغال بخصوص توازن وتماسك المجتمع الجزائري، بالإضافة الى الازمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة نتيجة الانهيار الرهيب في أسعار النفط، هذا ما يدفعنا للإسراع وبدون تردد الى القيام بإصلاحات تتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على القطاع الفلاحي الذي شهد تطورا كبيرا جعل منه منافسا لا يستهان به للقطاع الصناعي، على عكس ما كان عليه في السنوات الماضية.

وعليه، وفي هذا السياق يمكن طرح اشكالية البحث على النحو التالي:

في ظل تراجع اسعار النفط الذي تشهده الجزائر منذ نهاية سنة 2014 الى يومنا هذا، ما هي الاصلاحات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في ميدان القطاع الفلاحي حتى تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الجزائري؟

## خطة الدراسة

للإلمام بالموضوع والوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة تشمل ثلاث محاور:

المحور الأول: أهمية القطاع الفلاحي في ظل انهيار أسعار النفط.

المحور الثاني: آليات وجهود الحكومة في ميدان إصلاح القطاع الفلاحي.

المحور الثالث: متطلبات نجاح إصلاح القطاع الفلاحي الجزائري.

## المحور الأول: أهمية القطاع الفلاحي في ظل انهيار اسعار النفط

ترك انهيار الدينار الجزائري نهاية سنة 2014 (بصورة غير مسبقة منذ استقلال البلاد) آثارا اقتصادية سلبية وخيمة على المواطنين، تجلت في ارتفاع تدريجي في أسعار العديد من المواد، ما أصبح يشكل كابوسا يخيّم على يوميات الجزائريين في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة جراء استمرار تهوي أسعار النفط، وهو ما شكل صدمة في الجزائر من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار<sup>1</sup>.

حيث عرفت هذه الأزمة أوضاعا مماثلة في سنة 2008 أين بلغت الأسعار أقصاها قرابة 140 دولار وتدنّت الى 32 دولار، وبالتالي فإن الاشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن خروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الربح في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الانتاج من الناحية الاقتصادية، كما أن الاقتصاد الجزائري ينفق 3,5 دولار لإنتاج دولار واحد، الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل مواصلة السلطات العمومية الاعتماد على مداخيل بيع المواد الطاقوية على مستوى السوق العالمية، ومواجهة تبعات ذلك مخاطر تراجع الأسعار الى مستويات متدنية.

كما أن الحكومة الجزائرية مطالبة في الوقت الراهن بالاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجالات التسيير، بالإضافة الى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تفعيل القطاعات المنتجة. وتشير في نفس السياق الى مجموعة من الحلول العملية عبر تقليص تواجد الدولة في المجالات الاقتصادية وتوسيع الاقتصاد المنتج، الى جانب التخفيف من تكاليف التحويلات الاجتماعية وتحديد الفئات المعنية بآليات الدعم بالنظر الى خصائص ترتبط بضعف قدرتها الشرائية<sup>2</sup>.

### 1 - مفهوم الفلاحة :

هي تلك المجموعات التاريخية المتميزة، التي ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية، فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض. غير أن هذا التعريف لا يعكس لنا أو لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كزراعة الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية. كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، والتعقيب على المياه، وبناء السدود، وإقامة مراكز التخزين والتحويل، وشق الطرق والمواصلات، والتسويق، وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

## 2 - خصوصية الملف الفلاحي :

يبقى النشاط الزراعي يتميز بخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية خلافا لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة، وتتمثل عناصر هذه الخصوصية فيما يلي:

- يتميز الانتاج الفلاحي بالموسمية التي تجعله غير مستمر، لأنه يتوقف على اطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه؛
  - عدم مرونة العرض ذلك ان الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار؛
  - يتميز هذا النشاط بثشت العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين على خلاف المشتريين وهم عادة الوسطاء إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم.
  - ينطوي النشاط الفلاحي على مفارقة خطيرة حيث تتميز الاستثمارات الزراعية بكبر نسبة رأس المال الثابت فيها. مما يحمل المزارعين تكاليف ثابتة مرتفعة الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الانتاج لتغطية التكاليف والنفقات المتزايدة، وهو ما يقضي لامحالة إلى تراجع في الأسعار، وبالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم وهو ما يعرف بظاهرة القص بين تكاليف المدخلات ونواتج المخرجات.
  - يبقى الطلب على المنتجات الزراعية يتميز بمرونة متدنية، الأمر الذي جعل ويجعل أسواق المنتجات الزراعية تعكس تأثير وفعل ما يعرف بقانون <sup>\*</sup>king
- إن كل هذه الخصائص تجعل الفلاحة ما يميزها ويجعلها تكتسي حساسية بالغة في المفاوضات التجارية الدولية. كما انها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطاع الزراعي بشكل يؤمن استمراريته ونموه.

## 3 - وظائف الفلاحة وأهميتها في التنمية الاقتصادية :

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تستطيع هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة، وخدمات أخرى. اذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان. وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف والمدينة أي بين الصناعة والزراعة، فانه في الوقت الحالي يحدث العكس، فكلهما مكمل للآخر، اذ لا يمكن الانطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف، بل لابد من ادماج الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وفيما يلي نتناول أهم وظائف الفلاحة المتنتلة في:

- توفير الغذاء؛
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية؛
- الفلاحة مصدر للعملة الصعبة؛

- الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية.؛
- في إعادة الانتاج الزراعي الموسع؛
- الفلاحة وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي في اطار عملية التبادل القطاعي؛
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.<sup>3</sup>

#### 4 - عوامل تنمية القطاع الفلاحي:

- كما ذكرنا سابقا، يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية انتاجية في القطاع الفلاحي من خلال:
- تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي، واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.
  - ضرورة انشاء وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
  - ضرورة انشاء وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين، وإلغاء الاحتكار.
  - العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.
  - العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
  - العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي، الى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية، والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود، وخلق احتياطي مائي<sup>4</sup>.

#### المحور الثاني: آليات وجهود الحكومة في ميدان اصلاح القطاع الفلاحي

خلافا لباقي القطاعات التي تتميز مستويات الدخل فيها بنمو نسبي متواصل، يعرف القطاع الفلاحي في ظل غياب الحكومة تراجعا مطلقا ونسبيا في مستويات الدخل فيه. وذلك يرجع كما أسلفنا أعلاه لطبيعة منتجاته المتميزة بانخفاض مرونة الطلب عليها، كونها في مجملها سلعا ضرورية. وبالتالي فالزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي دائما الى تراجع مستويات الأسعار ومنه تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة المزارعين. وهنا تبرز أهمية تدخل الدول في رعاية هذا النشاط. وهو ما تم فعلا في مجمل الدول الصناعية المتطورة، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من خلال سياسات زراعية تعتمد أساسا على أشكال عديدة من الدعم والمساعدات. وهي ذات السياسات التي تثير اليوم النقاش والجدل داخل منتدى التفاوض التجاري الدولي. فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوانين العرض والطلب، وهذا التدخل يتخذ عموما خمسة أشكال:

#### 1 - الهبات للمزارعين الذين يتواجدون في وضعيات حرجية؛

- 2 - البرامج الحكومية المستهدفة تطوير وتشجيع الطلب أو التقليل من تكاليف الإنتاج؛
  - 3 - برامج تقليص المساحات المزروعة بهدف رفع الأسعار؛
  - 4 - برامج التخزين الممولة عبر عمليات الشراء أو القرض لضمان مستويات معينة من الأسعار المجزية؛
  - 5 - مخططات الدعم التفاضلي عند شراء أو عند المنتجات وتطرحها في السوق بأسعار التوازن.
- ولقد انتهجت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات في ميدان القطاع الفلاحي عند انخفاض أسعار البترول رغبة منها في النهوض بهذا القطاع الاقتصادي الهام وهي كالآتي:

## 1 - الانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الربيع البترولي إلى نموذج الثروة؛

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد. والانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الربيع البترولي إلى نموذج الثروة هو الحل لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلاحية .

حيث اشارت بعض الاحصائيات إلى أن «الجزائر لا تستغل من قدراتها الفلاحية سوى 14 بالمائة ومع ذلك الجزائر مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بامتياز ولكن وفق شروط تعديل وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث يتحول من نموذج نمو مبني على الربيع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي».

ويرى بعض الخبراء أننا «يجب أن نفكر في كل الوسائل الحديثة التي تسمح بخلق فلاحية جديدة وفلاح جديد يكون متصلا من ناحية الكترونية أو الاقتصاد الرقمي، والفلاحة بوسائلها التقليدية لم تستطع أن تكفي امتيازات المستهلك الجزائري». كما أن نموذج النمو يبدأ من تسوية الملكية الفلاحية إلى تطوير تكنولوجيا الفلاحة وكذا تطوير البحث الفلاحي مع ضبط التنافسية داخل القطاع الفلاحي والتأكيد على تنظيم القطاع من حيث المدخلات كالمادة الأولية الى مرافقة الأسرة الفلاحية فيما يتعلق بالمكننة والسقي وأخيرا ضبط المنافسة بين المنتج الوطني الفلاحي والمنتج الفلاحي الخارجي».

وتبقى هذه العوامل ضرورية من أجل خلق فلاحية متطورة تساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد والابتعاد عن سياسة الربيع والاعتماد على المحروقات<sup>5</sup>.

## 2 - «بدر» يمنح قروضا للفلاحين الذين لا يحوزون على عقود ملكية؛

وجّه الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2014 تعليمية لجميع مدراء الوكالات البنكية والمديريات التابعة له، يأمرهم فيها بالموافقة على منح القروض الفلاحية للفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم ومستثمراتهم الفلاحية بشرط أن يكونوا حائزين على عقود امتياز ويقدر عددهم بحوالي 70 ألف فلاح على المستوى الوطني محرومين من الحصول على قروض فلاحية بسبب اشتراط وكالات البنك لعقد الملكية كشرط أساسي لقبول ملف طلب القرض.

وأوضح البنك، بأن هذه التعليلة تشمل كل أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين، سواء ما تعلق منها بقروض الاستثمار أو قروض الاستغلال للمستثمرات الفلاحية، كما قرر البنك فتح شبك خاص بالفلاحين على مستوى كل وكالة بنكية تابعة له عبر الوطن.

وأوضح أنه بالنسبة إلى المستثمرات الجديدة، سيقوم البنك بمنح القروض الاستثمارية بصيغة «قرض التحدي» بعد استيفاء الإجراءات اللازمة، وبالنسبة إلى المستثمرات القديمة والتي تم تحويل حق الانتفاع الدائم منها إلى حق امتياز أكد البنك في مراسلته أنه لا يوجد أي إشكال يذكر في تمويل المستثمرات الفردية، سواء تعلق الأمر بقروض التحدي، أو بقروض الرفيق، وما على أصحاب هذه المستثمرات الراغبين في الحصول على قروض سوى التقدم بطلباتهم إلى البنك.

أما بخصوص المستثمرات الجماعية التي يحوز أصحابها على عقد فردي في الشيوخ، فقد سمح لأعضاء المستثمرات بالحصول على القروض الموسمية الخاصة بالحبوب بشكل فردي، أما بخصوص قروض الاستثمار فقد طلب البنك من أعضاء المستثمرات التقدم بطلبات قروض بشكل جماعي بالنظر إلى أن القطع الأرضية المخصصة للاستثمار الفردي غير محددة.

وفي مجال آخر، وفيما يتعلق بالمستثمرات الفلاحية الخاصة بولايات الجنوب في إطار الاستصلاح التي لم يتحصل أصحابها بعد على عقود الملكية أو الامتياز أعلن البنك أنه تم الاتفاق مع المديرية العامة لأموال الدولة على منح الأفضلية في منح العقود إلى المستثمرات التي تحوز على «رفع اليد» أو ما يسمى بـ «الشرط الفاسخ»، التي يطلب أصحابها الحصول على قروض، وذلك لتمكينهم من إثبات أن مستثمراتهم ملك لهم وليست ملك للدولة، وقد تم إرسال تعليلة إلى المديرية الولائية لأموال الدولة في هذا الشأن، وتبعا لذلك، يقوم البنك بقبول دراسة ملفات طلبات القروض بالنسبة إلى الأشخاص الذين يحوزون على رفع اليد من طرف الولاية، على أن يقوم في نفس الوقت بإعلام المدير الولائي لأموال الدولة حتى يسرع عملية منح العقود لتمكين البنك من رهنها<sup>6</sup>.

### 3 - الرفع من قيمة القروض وتعميم الدعم:

طمأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) سنة 2015 المستثمرين في قطاع الفلاحة بمواصلة العمل بنفس الإستراتيجية المعتمدة منذ أكثر من 9 سنوات، والمتعلقة بتخصيص قروض بفوائد مدعمة لصالح المهنيين في القطاع. وأن يتم تنويع القروض والرفع من قيمتها خلال نفس السنة، تماشيا وتوصيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التي قررت الرفع من قدرات الدعم لبلوغ رهان الأمن الغذائي، وذلك عبر تطوير شعبة الحبوب والحليب مع تعميم أنظمة السقي التكميلي وتسريع وتيرة إنجاز المخازن .

وسيبقى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الوحيد الذي يقترح قروضا ميسرة على الفلاحين لمرافقتهم في تطوير مستثمراتهم، لذلك لن يتم تغيير طريقة التعامل مع المهنيين وحتى الصناعيين المتخصصين في الصناعات التحويلية لضمان توفير السيولة المالية الكافية لتغطية نفقات المشاريع، ومرافقة الفلاحين في مواسم الحرث والبذر والجني.

وبخصوص الغلاف المالي المخصص من طرف البنك لصالح القطاع الفلاحي، يزيد عن 100 مليار دج كل سنة، موجها خصيصا لتغطية نفقات ثلاثة أنواع من القروض بفوائد مدعمة، وهي التي تمس عدة

شعب فلاحية على غرار الفلاحين المتخصصين في إنتاج القمح وعددهم 17 ألف فلاح معتمد لدى البنك يستفيدون سنويا من قرض «الرفيق» الذي يغطي نفقات اقتناء البذور والأسمدة وأنظمة السقي العصرية، على أن يتم إعادة القرض بدون فوائد خلال الثلاث السنوات التي تلي تاريخ الاستقادة منه، وفي حالة تأخر الدفع للسنة الرابعة يتم احتساب نسبة فائدة محددة بـ 1 بالمائة على أن تصل 3 بالمائة في السنة الخامسة.

كما أن هناك مجموعة كبيرة من الفلاحين والصناعيين الذين يستفيدون من قرضي «التحدي» و«التعاضدي» المخصصين لتغطية نفقات الاستثمارات الفلاحية الكبرى على غرار تعميم تقنيات السقي التكميلي، البيوت البلاستيكية، إنجاز مخازن للتخزين والتبريد، واستيراد أبقار الحلوب.

أما فيما يخص مشاريع اقتناء العتاد مثل الجرارات والحاصدات فقد تقرر مرافقة المهنيين لاقتناء الإنتاج المحلي الذي تطور كثيرا في هذا المجال، خاصة بعد أن تم رفع احتكار الدعم الذي كان مخصصا لإنتاج المؤسسات العمومية فقط، ليشروع ابتداء من هذه السنة في تقديم الدعم لكل ما هو منتج محلي.

وعن قروض 2015، تعتبر مرتفعة مقارنة بباقي السنوات بعد قرار وزير القطاع السيد عبد الوهاب نوري بإعادة النظر في الدعم المخصص للقطاع الذي سيرتفع من 50 إلى 60 بالمائة بالنسبة لاقتناء مختلف أنواع العتاد، خاصة أنظمة السقي التكميلي التي سيتم تعميمها عبر عدة مستثمرات فلاحية متخصصة في إنتاج القمح، على أن تصل هذه المساحات إلى 2 مليون هكتار قبل نهاية 2019.

كما سيتم الرفع من قيمة الدعم المخصص لإنجاز المخازن للرفع من وتيرة الإنجاز والرد على طلبات المنتجين الذين يجدون في كل مرة صعوبة في تخزين الفائض من الإنتاج، وهو ما يؤثر سلبا على استقرار سوق العرض والطلب.

وعن فترة دراسة الملفات فقد تم تخفيضها من ستة أشهر إلى أسبوع على أكثر تقدير بعد تعميم العمل بنظام الشباك الموحد عبر كل التعاونيات، في حين تقرر تقديم طلبات الفلاحين بالنسبة للبذور والأسمدة عبر كل التعاونيات الفلاحية من دون انتظار رد الوكالات الرئيسية للبنك التي تقوم بتغطية كل نفقات هذه المشتريات.<sup>7</sup>

#### 4 - تخصيص مليون هكتار من الأراضي للاستثمار الفلاحي :

طالبت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الميزانية الخاصة بسنة 2015 بمساحة مليون هكتار من الأراضي الفلاحية لمنحها للشباب والمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع، غير أن هذا المطلب قد قوبل بالرفض من طرف وزارة المالية بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة وقامت بتقليص المساحة بنسبة 50 من المائة وجعلتها في حدود الـ 500 ألف هكتار. القرار المتخذ من طرف وزارة المالية جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال أشغال المجلس الوزاري المصغر الذي جمع 12 وزيرا يتدخل ويؤكد من جديد أن مساحة الأراضي الفلاحية المخصصة للشباب والمستثمرين محددة بمليون هكتار من أجل النهوض بالقطاع وتوزيع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات. وأن مساحة الأراضي التي ستمنح للشباب من أبناء الفلاحين أو أولئك المستثمرين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أونساج» أو في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة «كناك» تتراوح ما بين 10 و200 هكتار لكل شاب، فيما



تتعدى المساحة المائي هكتار بالنسبة للمستثمرين في القطاع خارج نطاق الهيئتين سالفتي الذكر وكذا كبار المتعاملين الإقتصاديين.

وسيسفيد الفلاحون المستفيدون من هذه الأراضي من دعم كانت قد أفقرته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والذي يصل إلى ستين من المائة في حال اقتناء عتاد فلاحى أو استعمال أدوات السقي بالتقطير، حيث ترغب الوزارة في توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار مستقبلا، وهو مشروع قابل للتجسيد بعدما أكدت وزارة الموارد المائية استعدادها على تقديم يد المساعدة.<sup>8</sup>

فتح القطاع الفلاحى على مصراعيه أمام الأجانب:

مرت الحكومة بداية سنة 2017 إلى الخطوة الثانية في مواجهة ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية، بعد تجميد استيراد منتجات فلاحية، وقررت هذه المرة إطلاق مناقصة دولية للشركات الراغبة في الاستثمار في القطاع لأول مرة. فقد أعلنت وزارة الفلاحة خلال السنة الجارية، عن مناقصة وطنية ودولية للاستثمار في القطاع تشمل 28 مزرعة موزعة عبر مختلف جهات الوطن.

ووفق مسؤول في وزارة الفلاحة، فإن هذا الاستثمار يكون بالشراكة في إطار قاعدة 49/51 التي تحدد إطار الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث ستبقى هذه الأراضي مملوكة للدولة أيضا.

ورغم وجود تجارب محدودة لمستثمرين أجانب في القطاع الفلاحى في الجزائر، لكن تعد هذه المرة الأولى التي يعلن فيها عن مناقصة بهذا الحجم للاستثمار في القطاع. وجاءت هذه الخطوة بعد فشل الإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة، في تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية والفلاحية بالمستوى المأمول. ولجأت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة، إلى حد منع استيراد منتجات فلاحية لوجود وفرة، وكذا نفي إطار مخطط لمواجهة نزيف العملة الصعبة بالتزامن مع أزمة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية. وأكد وزير التجارة أن إجراءات تحديد واردات المنتجات الفلاحية تتم مع مراعاة قضية الندرة. وقد جاءت الخطوة الجديدة للحكومة بعد ظهور محدودية في السياسات المطبقة في القطاع الفلاحى في رفع الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.<sup>9</sup>

### المحور الثالث: متطلبات نجاح إصلاحات القطاع الفلاحى الجزائري

إن نجاح إصلاحات القطاع الفلاحى في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الجزائر يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:

1 - إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خصوصية شبه كلية للقطاع الزراعى، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعى إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعى مرهون ب:

- تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات

الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرقتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها. على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات... إلخ. فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تملكها أو تأجيرها مستغليا.

2 - ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ما له من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ « أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار».

3 - إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلّة وسائل الإنتاج ونقص التمويل إلى جانب قلّة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبليّة. كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث « وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي »، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي، وبعبارة أخرى فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها. كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة والمواد الغذائية. ومن ثم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق.

4 - من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مرت على القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك. مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الزراعية. إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

5 - العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعومة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكنة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل « الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية » يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتوزيع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي. وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في إستراتيجية التنمية المخططة<sup>10</sup>.

## الخاتمة

الفلاحة بحكم أهميتها النسبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قد تكون فرصة حقيقية لكثير من الدول لتجاوز معضلات التغذية داخلها، من خلال تحفيز الإنتاج بفعل ارتفاع مستوى أسعار المنتجات الزراعية في السوق الدولية، نتيجة إلغاء الكثير من أشكال الدعم وخاصة دعم الصادرات، فإزالة التشوهات الناجمة عن الدعم الزراعي من شأنها تعزيز إمكانيات التوسع الزراعي والتصدير كذلك، فالدول النامية تتوفر على مزايا نسبية محققة في مجالات النشاط الزراعي، بعيدا عن المنافسة غير المتكافئة وفي ظل التكلفة الحقيقية للإنتاج غير المشوه بالدعم. وبالنسبة للجزائر ولكونها مستوردا صافيا للزراعة، فإن حظوظها تبقى قائمة لترقية زراعتها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولما لا التصدير للخارج خاصة في ظل تدهور إيرادات قطاع المحروقات.

## المراجع:

1. انهيار أسعار النفط وتهوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة - العربية - 25 أوت - 2015 متاح على: <https://arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
2. حفيظ صواليلي، سمية يوسف، سعيد بشار - ندوة حول انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري - الخبر - 15 أكتوبر - 2014 متاح على: <http://www.elkhabar.com/press/article/67927/#sthash.mdXqkk3z.dpbs> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.

3. عياش خديجة- سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر -03 كلية العلوم السياسية والاعلام- 2010/2011- صص18-20.
4. باشي احمد- القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح- مجلة الباحث- العدد02--2003 متاح على: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../7481/.../...R0212.pdf>
5. تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل -2017 ص109.
6. الفلاحة أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة- الاذاعة الجزائرية- 24 فيفري -2017 متاح على: <http://www.radioalgerie.dz/html.104207/news/ar/article/20170224> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
7. بدر يمنح قروضا للفلاحين الذين لا يحوزون على عقود ملكية- جريدة صوت الجلفة- 22 أفريل -2014 متاح على: <http://sawtdjelfa.com/ara/%D8%A8%D8%AF%D8%B1> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
8. 2015 سنة الرفع من قيمة القروض وتعميم الدعم- جزايرس- 03 جانفي -2015 متاح على: <http://www.djazairss.com/elmassa/106919> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
9. حبيبة محمودي- 200 هكتار لكل شاب يرغب في الاستثمار الفلاحي- النهار- 28 جانفي -2015 متاح على: <https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/233523> -200 - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
10. عبد الرزاق.ب- فتح القطاع الفلاحي على مصراعيه أمام الأجانب- بوابة الشروق- 28 فيفري -2017 متاح على: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/515656> - تاريخ الاطلاع عليه: 14 أفريل 2017.
11. باشي احمد- مرجع سبق ذكره- صص 109-110.
12. عز الدين بن تركي وهارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، 2003، ص-ص: 143-159.
- \* عاش بين القرنين 17 و18 بانجلترا، اخص في علم السلالات وانتقل اهتمامه إلى تحليل السلاسل الديمغرافية ومنها إلى تحليل سلاسل اسعار الحبوب.